

## المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي

### مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢ -

د. حيدر يونس الموسوي / قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد

- جامعة كربلاء

م.م. كمال كاظم جواد / قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد -

جامعة كربلاء

#### المقدمة

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست آثارها على الأنشطة الاقتصادية العالمية كافة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكثل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير، مما يعزز القدرة التنافسية. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة، بُرِزَت المصارف الإسلامية كظاهرة جديدة ميّزَتَ الثلث الأخير من القرن العشرين، إذ استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفية الإسلامية تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي. إذ خطت هذه المصارف خطوات متتسارعة في شغل حيز مهم وباتت تلعب دوراً فاعلاً في أماكن تواجدها.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لتنماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السؤال المحوري هو كيفية توافق الأدوات المالية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية بحيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية استخدام أدوات تمويل حديثة وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي. وقد مررت المصارف الإسلامية منذ بدء أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بالآليات عملها وإمكانية نجاحها فضلاً عن استمراريتها ومدى قدراتها التنافسية في البيئة المالية والمصرفية الدولية.

## هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة وعمليات التحرر المالي والمصرفي وانعكاسات مقررات لجنة (بازل ٢) على عمل هذه المصارف، فضلاً عن اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

## مشكلة الدراسة

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بخصوصية من حيث العمل والتمويل ، وتتلخص مشكلة الدراسة بعدم مراعاة هذه الخصوصية المصرفية في عملية سن الأحكام والمقررات المصرفية الدولية ومن ضمنها مقررات لجنة بازل ٢.

ولغرض الوصول إلى أهداف الدراسة فقد قسمت إلى الآتي :

### أولاً : مدخل تاريخي لنشوء المصارف الإسلامية

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفية بعيداً عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، إذ بعد تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية، وان تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية يعد بمنزلة المسوغ الاقتصادي لنشوئها .

ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلى عام (١٩٤٠) عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للاذخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع نقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذًا تطبيقياً إلا في مصر مع بداية السبعينات. فمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية وان كانت لم تستمر سوى بضع سنوات<sup>(١)</sup>.

إذ بدأت التجربة في عام (١٩٦٣) ثم ما لبثت أن انتهت في عام (١٩٦٧) وقد تمثلت التجربة في إنشاء بنك الادخار المحلي وهو بنك محلي يعمل على وفق الشريعة الإسلامية - و التي لم يطلق عليها آنذاك اسم البنوك الإسلامية، لأن الظروف السياسية وقتها لم تكن تسمح بإطلاق مثل هذه الأسماء، إذ لم يكن البنك يدفع أي فوائد على الودائع وفي الوقت نفسه لا يتعاطى أي فوائد على القروض التي يمنحها للمودعين وكان الهدف الرئيس من هذه التجربة تعبيئة الجماهير الإسلامية لمشاركة في عملية تكوين رأس المال الذي استخدم في تمويل المشروعات، أما توزيع العوائد على المساهمين فقد كان يقوم على أساس المشاركة في الربح

والخساره<sup>(2)</sup>. وقد انشأ أول بنك إسلامي حكومي في مصر وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي تأسس في عام ١٩٧١م ، إذ يقوم هذا البنك بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوفر أرباحها على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار<sup>(3)</sup>. وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢ ، إذ نصَّ على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي.

ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما اقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام ١٩٧٤ إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في عام ١٩٧٥. ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتنقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها<sup>(4)</sup>. ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية، وأعقبه بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥ ليصبح أول مصرف إسلامي ينشأ الأفراد، ثم توالي إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها (٢٥) مصرفًا في نهاية عقد السبعينات وارتفع إلى (١٠٠) مصرف في نهاية عقد الثمانينات واستمرت وتيرة التوسيع والانتشار للمصارف الإسلامية إلى أن وصل عام ١٩٩٦ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ١٩٢ مصرفًا ومؤسسة تمويلية موزعة على (٣٤) دولة<sup>(5)</sup>.

ويبلغ عدد المصارف الإسلامية حالياً أكثر من (٢٧٠) مصرفًا موزعة على مختلف أنحاء العالم بما فيها أوروبا وأمريكا وتصل أموالها لأكثر من (٢٦٠) مليار دولار، إذ استطاعت أن تبني عدداً كبيراً من الأموال في شكل مساهمات أو ودائع استثمارية وبمعدل نمو ينافس بين (١٣-١٦ %)<sup>(6)</sup>، إضافة إلى فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم التي تقدر بأكثر من ٣٢٠ فرعاً بحجم رأس مال يقدر بمبلغ (٢٠٠) مليار دولار.

وقد اتخذ انتشار المصارف الإسلامية أسلوبين متميزين تمثل الأول في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية. أما الأسلوب الثاني فتمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز المغربي ليتمشى وأحكام الشريعة الإسلامية مع إلغاء البنوك التقليدية وهذا الأسلوب الأخير من التحول قد اتخذ بدوره طريقين مختلفين أيضاً تمثل الأول في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني بما فيه الجهاز المغربي إلى نظام إسلامي

شامل، والثاني في التجربة الباكستانية إذ تضمن اسلامة الاقتصاد اسلوباً تدريجياً إذ بدأ أو لا بأسامة الجهاز المصرفية<sup>(٧)</sup>.

### ثانياً: ماهية المصارف الإسلامية وأهم أهدافها

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مقدمة لذلك فكراً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعاً ملماً وفعلاً تجاوز إطار التوأمة لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بابيجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على مفهومها والإحاطة بأهدافها.

لقد عُرِّف المصرف الإسلامي على أنه: (مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها)<sup>(٨)</sup>.

وُعرف أيضاً بأنه: (مؤسسة مالية مصرفية، تزاول أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)<sup>(٩)</sup>. وعلى الرغم من وجود عدد من التعريفات للمصرف الإسلامي<sup>(١٠)</sup>، إلا أنه يمكن تعريفه على أنه: المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسار.

يتضح مما سبق إن هناك اتفاقاً بين هذه التعريفات المتعددة على كون المصارف الإسلامية تقوم على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذها وعطاءً وبالشكل الذي تخدم من خلالها أعمالها ونشاطاتها المختلفة.

إن الرسالة التي يقدمها المصرف الإسلامي تتطابق من حاجة المجتمع الإسلامي في أن يجد ملذاً للتعامل المصرفياً والاستثمارياً بعيداً عن شبهة الربا أي عدم التعاطي بالفائدة أخذها وعطاءً وإنما تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية عن طريق جذب الودائع والمدخرات وتقديم آليات وأوعية استثمارية كفؤة لجذب هذه المدخرات وفي الوقت نفسه تتناسب والأسس أو القواعد الشرعية وان تتنافس في القطاع المصرفي وبإمكانها الدخول في السوق المالية.

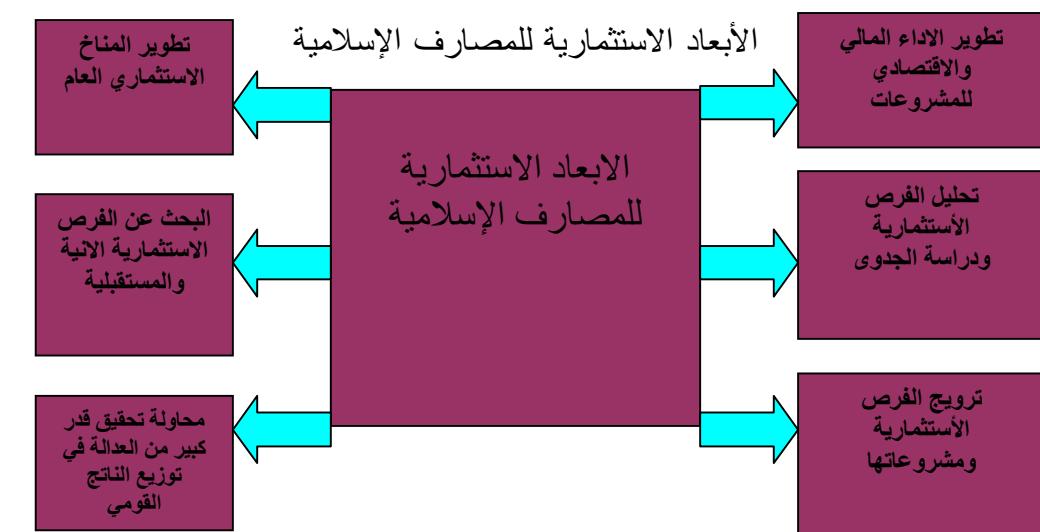
إلا إن المتبع للمصارف الإسلامية يجد إنها تقوم بتوظيف الأموال بأشكال مختلفة من الاستثمار وتتحمل نتيجة هذا الاستثمار الربح أو الخسارة على وفق قاعدة الغنم بالغرم. وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على أساس مبدأ

الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه المصادر تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسة أهمها:

### ١- الأهداف الاستثمارية

تعمل المصادر الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتغيرة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاداً متكاملة يمكن إن نوضحها من خلال الشكل الآتي:

شكل (١)



المصدر : من عمل الباحث بالإشتاد إلى الأهمية الاستثمارية للمصارف الإسلامية واهم أهدافها .

ووفقاً لهذا الإطار تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في النواحي الآتية<sup>(11)</sup>:

- أ- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- ب- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة.

- ج- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.
- د- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.
- هـ- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.
- و- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

## ٢ - الأهداف التنموية

تعد من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة. إن معنى التنمية لابد إن يقترن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تتوخاه المصارف الإسلامية في نظرتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين. وتعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية وبذلك فهي ترسم اهداها تمتد إلى آفاق بعيدة المدى في عملية تصحيح مسار الاقتصادات الإسلامية. ويفكك الكتاب المسلمين إن الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية تتمثل في سعيها إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل امتهن للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم وعقيدة الأمة وطبيعتها الحضارية، ويشكل حافزاً قوياً لبزوغ الطاقات الكامنة وتنجيزها في الدول الإسلامية وتأجيج روح الابتكار والإبداع من خلال نمط تموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار. ومن هنا فالمصارف الإسلامية ينبغي إن تكون أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، إضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمع الإسلامي<sup>(١٢)</sup>.

## ٣ - الأهداف الاجتماعية

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلاً عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. إن المصرف الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل

التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدماً في هذا المجال وسائل عدّة من أهمها:

أ- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين.

ب- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية.

ج- العمل على تتميم نقاء المواطنون بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول إلى رفاهية الأمة وصلاحها.

د- زيادة التكافل والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة.

هـ- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف.

وهكذا نجد إن الأساس الاجتماعي الإيجابي في المصارف الإسلامية يسعى إلى تأكيد التوجهات الروحية في إقرار دور العمل ووضع رأس المال في موضعه الصحيح حيث ينبغي أن يكون خادماً ووسيلة يستطيع أن يجدها كل قادر على الاستثمار والإفادة منه. ولذا تكون مخرجات النظام المصرفية في هذه المصارف عبارة عن برامج تربط الأهمية النسبية للمشروعات بتخصيص الموارد وهذا الأمر يقترن مع نظام المسؤولية الاجتماعية<sup>(13)</sup>.

### ثالثاً: السمات المميزة للمصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً ملماً تجاوز إطار التوأجد خلال الربع الأخير من القرن العشرين واندفعت نحو آفاق التفاعل البناء مع مشكلات عصر الألفية الثالثة. وتميزت المصارف الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن أعمال المصارف التجارية التقليدية، فالمصارف التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالدين والائتمان. إذ إن الوظيفة الأساسية للمصرف التجاري ترتكز على الاستدانة والإقراض بالفائدة أو الربا عن طريق الأخذ والعطاء<sup>(14)</sup>.

أما المصارف الإسلامية فإنها لا تتعامل بالربا مهما كانت صوره وأشكاله ايداعاً وإقراضاً واخذأ أو اعطاءً، وهذه العلاقة المميزة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع لديه علاقة ليست قائمة على أساس دائن و مدين، بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ أشكال عدّة من أهمها المضاربة أو المشاركة أو المتاجرة أو المرابحة في عمليات البيع والشراء.

إن التزام المصادر الإسلامية بعدم التعامل بالربا هو الالتزام بهدي القرآن الكريم وقد ذكر ذلك في آيات قرآنية عدة مثل قوله تعالى: {وَاحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرَّبَّا} <sup>(١٥)</sup>، وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرَّبَّا أَضْعَافَةً} <sup>(١٦)</sup>.

والربا هو الزيادة المطلقة في المال، وكلمة ربا يربو تعني زيادة الشيء ونموه ويقصد بالربا شرعاً فضل المال الذي لا يقابلها عوض في معاوضة مال بمال، ويشمل الربا نوعين من التعامل أحدهما في الديون والأخر في البيع بحسب رأي الفقهاء <sup>(١٧)</sup> ومن ثم فإن الربا - أيًا كان ميدان التعامل به ب مباشرته وارتياد طرقه وتداعيات تعاطيه - يتبدى من خلالها المرادي بسلوكه الدني، مخالفاً في ساحة تواجده واتخاذه وسيلة للكسب غير الشرعي كثيراً من المسائل التي لم يفلح الاقتصاديون الوضعيون في معالجتها <sup>(١٨)</sup>.

ومما تقدم فإن المصادر الإسلامية تتسم ببعض السمات التي تميزها عن المصادر الأخرى. ومن أهمها:

١ - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية، إذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتجنب الأنشطة الأخرى الواقعه في دائرة التحرير لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلاً عن عدم التعامل بالفائدة أو أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس <sup>(١٩)</sup>.

٢ - تستمد المصادر الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف، إذ تقوم هذه النظرية على أساس إن الله هو خالق هذا الكون وان الملكية الموجدة في هذا الكون هي الله وحده فهو مالك الملك، أما الإنسان فهو مختلف في هذه الأرض ومن ثم فإن ملكية البشر للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة بالإستخلاف وان حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددتها سبحانه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: {وَأَنْفَقُوا مَا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ} <sup>(٢٠)</sup>، وقوله جل وعلا: {وَيَسْتَخْلِفُوكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ} <sup>(٢١)</sup>.

٣ - إن المصادر الإسلامية تبذل قصارى جهدها من أجل تعبئة أقصى قدر من الأدخارات المكتنزة مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه - لما يتضمنه الاكتناز من عدم الإنفاق من الموارد - بهدف تأمين الإنفاق الاقتصادي من الموارد وبما يحقق عائداً لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية <sup>(٢٢)</sup>.

- ٤- تعمل المصادر الإسلامية جادة في تقديم أقصى المنافع للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فضلاً عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية مما يضفي على هذه المصادر الطابع الاجتماعي.
- ٥- تتجه المصادر الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصورة عامة وانعكاس ذلك على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها في شتى المجالات وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته .
- ٦- لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصادر الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم أنه يبقى هدفاً مهماً لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.
- ٧- إحياء نظام الزكاة: إذ تقوم هذه المصادر وانطلاقاً من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معاً، بالعمل على كل ما من شأنه إن يؤدي إلى تحقيق الرفاه والتقدير لأفراد المجتمع الإسلامي بأسره. ومن هنا فإن البنوك الإسلامية تقوم بتحصيل زكاة أموالها وأموال عملائها ومن يرغب من المسلمين وإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددتها الله سبحانه وتعالى<sup>(23)</sup>.

#### رابعاً: المصادر الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات المالية التي انعكست آثارها في الأنشطة الاقتصادية العالمية كافة في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكثل والاندماج وتكوين كيانات عاملة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير، مما يعزز القدرة التنافسية. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطقية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة، استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفية الإسلامية تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن واقع القطاع المالي في السنوات المنصرمة برزت المؤسسات المصرفية الإسلامية وباتت تضم قرابة (٢٧٠) مصرفًا تربو أصولها الإجمالية على (٢٦٠) مليار دولار.

إن هذه الإحصائيات تشير وبصورة واضحة إلى قوة القطاع المصرفي الإسلامي وتنامي قدراته في تحقيق درجة نمو وبمعدلات عالية جداً تناهز بين ١٣% - ١٦% سنوياً<sup>(٢٤)</sup>.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية إلا إنها ت تعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات المالية الإسلامية لتنماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السؤال المحوري هو كيفية تواافق الأدوات المالية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية بحيث تطبق المؤسسات المالية الإسلامية أدوات تمويل حديثة ولكنها لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

وهناك اتجاهات لتكيف واقتباس بعض الأدوات المالية الغربية الحديثة مثل الخيارات (Options) والمستقبلات (Futures) طالما إنها لا تتعارض ومبادئ الاقتصاد الإسلامي ومن غير المنطقي الإصرار على رفض العمل بها في البنوك الإسلامية لمجرد إنها شكل من أشكال المعاملات المالية الحديثة المتداولة في المؤسسات التقليدية لإمكان الإفادة منها والتعامل بها بشكل لا يتعارض واحكام الشريعة الإسلامية. وبالإمكان إجمال أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل التحرر المالي وهي:

#### ١- تحديات الوعي المالي الإسلامي:

تعد من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية قلة الوعي المالي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى غياب مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية ،إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب والبحث والتطوير (Research and Development) أهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في مراحله الأولى مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي ، ثم إن عمليات البحث والتطوير (D & R) في القطاع المالي والمصرفي للدول المتقدمة لاتلaci الاهتمام نفسه لدى المصارف الإسلامية، أذ يوجد قدر ضئيل من البحوث والدراسات الساعية نحو تطوير الأدوات المالية الإسلامية.

#### ٢- تحديات مؤسسية وتنظيمية:

يعد بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم أخطر تحدي تواجهه المصارف الإسلامية وعمليات التمويل الإسلامية، فكل نظام متطلباته المؤسسية والبنوك الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية التي يفترض أن توفر سبلاً بديلة لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري

والاستهلاكي. ولمواجهة هذا التحدي لابد من تبني منهج عملي وعلمي تجاه بناء هذا المحيط وذلك بوضع الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي<sup>(٢٥)</sup>.

### ٣- تحديات تشغيلية:

وتتمثل هذه التحديات بحاجة المصادر الإسلامية إلى محفظة متعددة من الأدوات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، وهنا ظهرت الحاجة إلى ما أطلق عليه (الهندسة المالية) على وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية<sup>(٢٦)</sup>. وتتمثل الهندسة المالية الناجحة في المصادر الإسلامية في ضرورة توفر احتياجات العملاء بشكل مستمر وتلبية هذه الاحتياجات بشكل متتطور والتحول نحو زيادة القدرات والإمكانات التنافسية وإرساء المعايير المالية التي تكفل تطور المصادر الإسلامية.

### ٤- المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية العالمية:

وتعد من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصادر الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعلوم المالية، إذ تتمثل بالمنافسة غير المتكافئة من لدن البنوك التقليدية في أنحاء العالم والتي تمارس العمل المصرفي الربوي، فضلاً عن ممارسة أساليب النظام المصرفي الإسلامي وتحديداً عاملة المصادر العالمية مثل تأسيس مانهاتن وسيتي بنك وغيرها<sup>(٢٧)</sup>. والمنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفتقد الكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، إلا إن دخول المصادر الإسلامية في حيز المصادر العالمية يضع هذه المصادر أمام حالة منافسة غير متكافئة نظراً للإمكانات التكنولوجية الهائلة لهذه المصادر العاملة في تقديم خدمات متعددة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير (R & D)، ولذا يجب على المصادر والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديدة منها لتوسيع التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية<sup>(٢٨)</sup>.

### خامساً: المصادر الإسلامية وتحديات (بازل ٢)

ترتکز اتفاقية (بازل ١) على معيار نسبة كافية رأس المال وقياسه (رأس المال مقسوماً على مجمل أصول المصرف موزونة بأوزان مخاطر معينة متفق عليها) والتي لا يجب أن تقل عن (٨٪)، لتغطي مخاطر الائتمان وأضيفت لها مخاطر الأسواق في عام ١٩٩٦. فضلاً عن انه في ظل هذه الاتفاقية فإن المصادر تتلقى المخاطر وتحاول أن تحسن نفسها بتوفير موارد مالية ذاتية كافية لتغطية هذه المخاطر، ولم تتضمن هذه الاتفاقية وجوب أن يكون لدى المصادر نظام لإدارة المخاطر<sup>(٢٩)</sup>.

وببدأ العمل على وضع اتفاقية جديدة لرأس المال منذ عام ١٩٩٩ في أعقاب الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب شرق آسيا وروسيا والأرجنتين، والتي لفتت انتباه المؤسسات المالية الدولية والإقليمية على العلاقة الوثيقة بين سلامة القطاع المالي وتحديداً المصرفي منه وقوه وдинاميكية النشاط الاقتصادي<sup>(٣٠)</sup>. فأصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف إطاراً جديداً لاتفاقية بازل الخاصة برأس المال (بازل ٢) تحت عنوان (الالقاء الدولي - المقياس ومعايير رأس المال - International Convergence of Capital - Measurement and capital Standards). وحلت هذه الاتفاقية الجديدة محل الاتفاقية القديمة (بازل ١) في بداية عام ٢٠٠٧، إذ تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي العالمي. ويعد من ابرز المتطلبات الجديدة لمقررات (بازل ٢) قيام المصارف بإنشاء دوائر مستقلة ومتخصصة لإدارة المخاطر المصرفية مع التركيز بشكل خاص على إدارة المخاطر التشغيلية، إذ إن على المصارف أن تقوم بإدارة أربع مخاطر رئيسة هي<sup>(٣١)</sup>:

- ١ - مخاطر الائتمان
- ٢ - مخاطر السوق
- ٣ - مخاطر التشغيل
- ٤ - مخاطر السيولة

إن مفهوم المخاطرة هو مفهوم يستخدمه المدققون والمدراء للتعبير عن مخاوفهم إزاء التأثيرات المحتملة لمجموعة من الأحداث الممكنة التي قد تحدث في بيئة غير مؤكدة، إذ أن كل حدث من هذه الأحداث قد يؤدي إلى إحداث نتائج كبيرة على المصرف أو المؤسسة، واجمالاً نستطيع القول بأن المخاطرة هي الانكشاف لحالة عدم التأكيد من النتائج . وتنحور اتفاقية(بازل ٢) على ثلاثة أركان رئيسة هي<sup>(٣٢)</sup>:

- ١ - كفاية رأس المال: إذ تحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر الأسواق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة. وتتضمن الاتفاقية مجموعة من الطرق لحساب رأس المال المطلوب لتغطية كل نوع من هذه المخاطر.
- ٢ - السلطات الرقابية: إذ تقوم السلطات الرقابية بعملية المراجعة والعرض منها ليس التأكيد من رأس المال وكفايته لتغطية جميع المخاطر فحسب بل لتشجيع المصارف على استخدام أساليب إدارة المخاطر وتطويرها. وهنا تقع المسؤولية على إدارة المصرف لتطوير عملية تقييم رأس المال ووضع أهداف لرأس المال تتناسب مع تشكيلة مخاطر المصرف وبيئة نشاطه ، وتنص اتفاقية (بازل ٢) على قيام المراقبين بتقييم قدرة المصارف على تدبير احتياجاتها لرأس المال لتغطية مخاطرها والتدخل عند الحاجة.

٣- الإفصاح المالي أو الشفافية المالية: وبعد هذا الركن من الأركان المهمة في اتفاقية (بازل ٢) وذلك لأهمية الإفصاح المالي بالنسبة لأنضباط السوق، وهناك مجموعة من متطلبات الإفصاح المالي التي تشجع على انضباط السوق إذ تتيح للمتعاملين في الأسواق تقييم المعلومات الأساسية من رأس المال والتعرض للمخاطر وكفاية رأس المال. إن اتفاقية (بازل ٢) يمكن وصفها بأنها إطار جديد شامل ومتكملاً للثقافة المصرفية . ولكن لجنة بازل للرقابة المصرفية عندما أصدرت اتفاق (بازل ٢) لم تأخذ في حساباتها الأنشطة المصرفية الإسلامية، ولذا فقد أثير الجدل بين الباحثين فيما يتعلق بتطبيق المصادر الإسلامية لمتطلبات (بازل ٢) وهل إن المصادر الإسلامية مطالبة بتطبيق صيغة هذه الاتفاقية مع إن هناك بعض التعارض بين ما ورد في هذه الاتفاقية وطبيعة الأنشطة المصرفية الإسلامية. ومن ثم فإن هذه الاتفاقية الجديدة أحدثت ثورة في إدارة المصادر تمثلت في تحول المصادر من حالة تقي المخاطر إلى حالة إدارة المخاطر، مما يتطلب تحطيطاً مبكراً لهذه العملية. فضلاً عن إن هذه المقررات التي تضمنتها الاتفاقية تعد من أهم التحديات التي تواجه المصادر الإسلامية في الوقت الحاضر، إذ تتمثل مظاهر التحدي في أمور عده من أهمها:

- ١- إن الغالبية العظمى من المصادر الإسلامية توجد في الدول النامية التي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية بما يحد من حركة انساب رؤوس الأموال وتشجيعها للاستثمار عبر تلك المصادر. كما تؤثر بشكل مباشر في نوع التسهيلات وحجمها التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الدولية للمصادر الإسلامية.
- ٢- إن المصادر الإسلامية ستكون مضطورة إلى تخفيض أصول المحفظة الاستثمارية الخاصة بها فضلاً عن تحجيم التوظيف وذلك لأحداث التوازن بين متطلبات نسبة الملاعة في المصادر واستخدامات الأموال فيها.
- ٣- هناك انعكاسات سلبية على المصادر الإسلامية جراء تطبيق بنود اتفاقية (بازل ٢)، قدر تعلق الأمر بالأرباح والإيرادات المتوقعة، وذلك لاضطرار هذه المصادر إلى حجب نسب عالية من الأرباح لغرض زيادة رؤوس أموالها مما ينعكس على تحسين نسبة كفاية رأس المال. وستولد هذه العملية عدم توزيع بعض نسب الأرباح على المساهمين مما يؤدي إلى عدم شراء أصول جديدة.

وخلالقة القول إن هناك تحديات كثيرة تشكلها معايير اتفاقية (بازل ٢) على المصادر الإسلامية تكمن بشكل رئيس في عدم جاهزية تلك المصادر على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير

والعمل على استقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتقدمة للمصارف العاملة في البلدان النامية.

#### سادساً: استراتيجيات البقاء للمصارف الإسلامية

يحتاج الجهاز المصرفي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة التحديات التي فرضت عليه من خلال التطورات الاقتصادية والمالية في الساحة الدولية ، وكان من أبرزها العولمة المالية والاتفاقيات التي لا تصب في مصلحة المصارف العربية بشكل عام والمصارف الإسلامية على وجه التحديد. وان تبني مثل هذه الاستراتيجيات من شأنه زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الإسلامي من خلال آليات وخطط مدرورة.

واستراتيجيات البقاء المقصود بها تلك الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على التنافس والتطور أسوة مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية. فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي:

١ - إستراتيجية تقييم الأداء: إذ يعد تقييم الأداء امتداداً متطروراً للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث<sup>(٣٣)</sup>. إذ يبين هذا بعد مدى الفاعلية والكفاءة إذ يتعلّق الأول بمدى تحقيق الأهداف المرسومة، أما الجانب الثاني فيبيّن مدى حسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف المرسومة<sup>(٣٤)</sup>. إن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامي وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف وعدم كفاية رأس المال<sup>(٣٥)</sup> ، ويتلخص تقييم الأداء في مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المتحققة للنشاط بأهداف ذلك النشاط بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فاعلية أداء النشاط، كذلك تقياس عليه وتقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته. ولذا فإن إستراتيجية تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يجب أن تتلّى الاهتمام الواجب، بحيث يمثل مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة معياراً أساسياً لتقييم أداء الإدارة وتحديد مدى استمراريتها وتطورها.

٢ - إستراتيجية التثبيت (Consolidation strategy): وهي إستراتيجية تهتم بحماية المركز التناصي للمصرف الإسلامي وقويته ضمن أسواقها الحالية والخدمات التي تقدمها حالياً<sup>(٣٦)</sup> وتحتاج عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية<sup>(٣٧)</sup> .

٣ - إستراتيجية الكلفة (Cost strategy): تتمحور هذه الإستراتيجية حول تقوية المركز التفاسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد المساهمين والمودعين أعلى مما هي عليه الآن، وتعد من أفضل الطرائق لتحقيق ذلك هو تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي في سبيل تقديم خدماته المختلفة، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين<sup>(٣٨)</sup>

ومما تقدم واستناداً إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المصادر الإسلامية من مزاحمة المصادر التقليدية لها بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي فيها، إلى اتجاهات العولمة المالية وتحرير الخدمات المصرافية. فإن أعمال المصادر الإسلامية إن لم تكن متميزة قدر تعلق الأمر بكفاءة الأداء فإنها ست فقد كثيراً من المودعين والعملاء. ومن ثم يجب تعزيز كفاءتها، وهذا لا يتم إلا من خلال التعاون فيما بينها لتطوير نظم العمل والسعى إلى زيادة القدرة التنافسية أمام التحديات القائمة والمستقبلية ، وزيادة عمليات البحث والتطوير وعمل دراسات مستفيضة للنهوض بواقع هذه المصادر ، بحيث تتمكن من توزيع عائد على المودعين المستثمرين لا يقل عن منافساتها من المصادر التقليدية. بل يجب السعي إلى جعل العائد أعلى من ذلك المستوى لتعطية المخاطر التي يتعرض لها المودعون على أساس القراء (المشاركة في الأرباح والخسائر).

#### سابعاً: ضرورة السوق المالي الإسلامي للمصارف الإسلامية

يشهد العالم في ظل العولمة ومدخل الألفية الثالثة تغيرات هائلة ومتسرعة في الاقتصاديات العالمية كمّا ونوعاً، وفي ظل هذه التغيرات بدأت المصادر الإسلامية في النمو ليتسنى لها احتلال الموضع الملائم لها ووضع إستراتيجية علمية للصناعة المالية والمصرافية الإسلامية للتأقلم في هذا المناخ الجديد والعمل على توفير نظم تمويلية كفؤة وفاعلة تتوافر فيها متطلبات الشريعة الإسلامية مع المحافظة على مواكبة متطلبات عصر العولمة الذي أصبح واقعاً لا يمكن إغفاله، فضلاً عن ظهور خدمات مصرافية جديدة تلبي رغبات المتعاملين وتحقق وفورات اقتصادية ومالية. والصناعة المالية والمصرافية كبقية الصناعات تتطلب مقومات ومهارات عالية لنجاحها فضلاً عن التجديد المستمر لتلبية متطلبات المتعاملين معها. إلا أن هناك إشكالية في عمل المصادر الإسلامية وهي ضعف التكامل بين القنوات المصرافية وقنوات السوق المالي التي تستلزم تحديث القوانين وخلق إطار تشريعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق الاستثمار المشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية فضلاً عن

إنشاء مؤسسات وساطة مالية وزيادة الإفصاح والشفافية. ولتفعيل دور المصارف الإسلامية لابد من قيام سوق مالي إسلامي ولعل من أهم الأسباب الداعية إلى إقامة مثل هذا السوق هي (٣٩).

- ١- يبحث المستثرون المسلمون عن قنوات استثمارية تتسم بأحكام الشريعة الإسلامية، ولعل من أهم عوامل نجاح الأسواق المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها هو إن محتوى هذه الأسواق ومعاملاتها تتسم وتنطابق مع معطيات الشريعة الإسلامية العقائدية والاقتصادية.
- ٢- يعد من أهم العوامل التي تسهم في نجاح قيام السوق المالي الإسلامي هو اتحاد الدين والمصالح المشتركة.
- ٣- تمثل الأسواق المالية الإسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لتداول رؤوس الأموال وعلى مختلف صيغ الاستثمار التي تقررها الشريعة الإسلامية.
- ٤- يعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة مع تفعيلها في السوق المالي التقليدي، وهي بذلك تسهم في إنجاح العملية الاستثمارية في السوق المالي الإسلامي.
- ٥- التخلص من السيطرة والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى، إذ أن آثار ظاهرة العولمة بدت واضحة المعالم على أسواق الدول الإسلامية.
- ٦- بالإمكان العمل في سوق المال الإسلامية بالخيارات الشرعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية مثل خيار المجلس<sup>(\*)</sup>، و الخيار العيب<sup>(\*\*)</sup> وهي بدائل إسلامية عن الخيارات غير الشرعية في السوق المالي التقليدي.
- ٧- تقليل خطر الاستثمار وذلك لتنوع صيغ الاستثمار الإسلامي ولا سيما صيغة المشاركة وأفضل تنويع لصيغة الاستثمار الإسلامي لا تتم إلا في إطار وجود سوق مالي إسلامي. وقد خطت المؤسسات النقدية الإشرافية في عدد من الدول الإسلامية - التي حققت تقدماً في الإصدارات المالية الإسلامية - خطوة مهمة في إنشاء سوق مالي إسلامي دولي متعدد من البحرين مقرأ لها. فعلى صعيد التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات الإسلامية في المجال المالي والنقدية أعلنت إن ست دول هي البحرين وال سعودية و ماليزيا و اندونيسيا و بروناي والسودان وقعت على اتفاقية إنشاء أول سوق مالي إسلامي دولي، وهذا يعني قيام مؤسسة تكون مسؤولة عن تنظيم السوق المالي الإسلامي الدولي و تطويره، فضلاً عن مسؤوليتها في المصادقة

(\*) ويقصد به: اذا حصل الایجاب والقبول من البائع والمشتري وتم العقد، فكل واحد منهما حق ابقاء العقد او الغائه ما دام في المجلس ( محل العقد) مالم يتباينا على انه لا خيار.

(\*\*) ويقصد به: ان يحرم على الانسان ان يبيع سلعة بها عيب دون بيانه للمشتري ومتى تم العقد وكان المشتري عالماً بالعيب فان العقد يكون لازماً ولا خيار له.

على شرعية ونظامية الأدوات المالية الإسلامية. وتوجد جهات ومؤسسات إسلامية عدّة تصدر الأدوات المالية مثل صكوك الإجارة وصكوك المرابحة وغيرها من الصكوك الإسلامية، ومن ثم فإن قيام مثل هذه المؤسسة ستؤخذ تلك الجهات مما يكون من شأنه سد ثغرة كبيرة في سوق الإصدارات المالية الإسلامية ومعالجة السلبيات فيها.

ويضم مشروع السوق المالي الإسلامي الدولي إنشاء مؤسسة أخرى تم الاتفاق على أن يكون مقرها ماليزيا، تكون مهمتها رقابية على نشاط المؤسسات المالية وتضم في عضويتها البنوك المركزية في الدول الإسلامية، وهذه المؤسسة أيضًا ستعمل على سد ثغرة أخرى في نشاط المؤسسات المالية الإسلامية مثل إجراءات التأسيس وشروطها وقواعد النفيذ والرقابة واساليب وسقوف التأمين ونسب الاحتياطات. وتمثل السوق المالي الإسلامي الدولي والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى البنية الأساسية الضرورية التي يمكن أن ترتكز عليها المصادر الإسلامية في سعيها للاندماج في البيئة المالية العالمية، والتكيف مع التغيرات التي تفرضها العولمة المالية. إذ أن مقدرة المصادر الإسلامية على مواجهة هذه التحديات ستتأثر بمدى نجاح هذه المؤسسات في أداء مهامها وتحقيق أهدافها. وتعد حاجة المصادر الإسلامية وبافي المؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود سوق مالي إسلامي دولي على قدر كبير من الأهمية، إذ تساعد هذه المؤسسات على الاستخدام الأمثل للموارد المالية. ولاسيما إن تلك المؤسسات لا يمكنها اللجوء إلى الأسواق العالمية أو المؤسسات المصرفية التقليدية في حالة نقص السيولة أو الرغبة في توظيف فائض السيولة لديها<sup>(٤٠)</sup> ونستطيع إجمال مشكلة المصادر الإسلامية بالنسبة لعدم اكتمال السوق المالي الإسلامي الدولي في نقطتين أساسيتين هما:

١ - عدم وجود أدوات مالية كافية ومتاحة: إذ تعاني المصادر الإسلامية من عدم امتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية التقليدية قدر تعلق الأمر بالقدرة على تحويل استحقاقات موارد الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات أطول أجلًا مع إمكانية تسهيل هذه الاستثمارات وقت الحاجة وتحقيق قدر مقبول من الأرباح والامان.

٢ - عدم تنويع المؤسسات المالية الإسلامية: إذ يعد الأمر الثاني الذي تعاني منه المصادر الإسلامية نتيجة عدم توافر سوق مالي إسلامي دولي وعدم تنويع المؤسسات المالية الإسلامية، إذ إن المؤسسات المالية الإسلامية تقتصر على المصادر الإسلامية وشركات الاستثمار وعدد محدود من شركات التأمين (التكافل) الإسلامية فضلاً عن الشركات القابضة، مما يوجب على هذه المصادر أن تعمل على إنشاء مؤسسات مالية جديدة وتوسيع القائم منها وتطويره.

## ثامناً : الاستنتاجات والتوصيات

### أ- الاستنتاجات

- ١- إن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة) ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال في إطار الشريعة الإسلامية.
- ٢- تقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤوليات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، فضلاً عن كونها وسيلة مهمة لتصحيح وظيفة رأس المال بوصفه ذا وظيفة اجتماعية أيضاً إلى جانب وظيفته الاقتصادية، إذ يتم تشغيل رأس المال بحسب القواعد الشرعية المهمة مثل قاعدة الغنم بالغرم وقاعدة لا ضرر ولا ضرار.
- ٣- أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع دول العالم، إذ تمكن هذه المصارف بسرعة هائلة من بناء مؤسساتها وتنبيئات دعائمها والتفاعل مع بيئتها المختلفة وجاء ذلك من خلال انتشارها في كثير من بلدان العالم وزيادة حجم رؤوس الأموال الموظفة فيها، إذ يبلغ عدد المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر نحو (٢٧٠) مصرفًا برأسمال يقدر بـ (٢٦٠) مليار دولار وتحقق معدلات نمو سنوية تناهز بين (١٣ - ١٦%).
- ٤- هناك تحديات كبيرة تشكلها معايير اتفاقية (بازل ٢) على المصارف الإسلامية، وهذه التحديات تكمن بشكل رئيس في عدم جاهزية تلك المصارف على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير والعمل على استقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتذبذبة للمصارف العاملة في البلدان النامية. فضلاً عن التحديات التي تتركها المصارف المركزية وعدم مراعاتها لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وما تقتضيه من احتياطي قانوني مساو للاحتياطي القانوني في المصارف التقليدية الأخرى .
- ٥- تمثل عملية إنشاء أسواق مالية إسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لاستثمار رؤوس الأموال وتدالوها وفي مختلف صيغ الاستثمار التي تقررها وتجيزها الشريعة الإسلامية، ويعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنة بتفعيلها في السوق المالي التقليدي.

٦- على الرغم من التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية، إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي. ومن أهم تلك التحديات هي تحديات الوعي المالي الإسلامي وتحديات تنظيمية ومؤسسية وتحديات تشغيلية فضلاً عن المنافسة غير المتكافئة بينها وبين البنوك التقليدية المحلية والعالمية.

#### ب- التوصيات

١- ضرورة تفعيل عمل المصادر الإسلامية وتطويرها لرفع كفاءتها الخدمية والإدارية لكي تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، إذ إن هناك بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها هذه المصادر للنهوض بواقعها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي إستراتيجية تقييم الأداء واستراتيجية التثبيت واستراتيجية الكلفة . فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية لهذه المصادر وتطويرها في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

٢- ضرورة تحسين كفاية رأس المال في المصادر الإسلامية ضمن إطار اتفاقية (بازل ٢) من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر والتشجيع على التطور المستمر في قدرات هذه المصادر على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى هذه المصادر وممارسات إدارة المخاطر الحديثة، فضلاً عن إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية بشأن تفعيل هذا النظام وتحسين طرق الإفصاح المتعلقة بمخاطر رأس المال.

٣- تعجّل فكرة السوق المالي الإسلامي لدعم مسيرة المصادر والمؤسسات المالية الإسلامية والسعى إلى التكامل والوصول بالشركات الاستثمارية الإسلامية إلى مستوى الشركات متعددة الجنسيات.

٤- ضرورة إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية إسلامية متخصصة بجوار المصادر الإسلامية من أجل توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات مما يسهم في دعم السوق المالي الإسلامي التي تشكل الداعمة الرئيسية في إنجاح عمل المصادر الإسلامية.

٥- ضرورة تقوية الموارد المالية للمصارف الإسلامية عن طريق زيادة رأس مال هذه المصادر واندماج المصادر الأصغر بينها لتكوين وحدات مالية أكبر حجماً وأكثر فاعلية لغرض تخفيض التكاليف والإفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

٦- في ظل التطورات العالمية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية من الضروري تبني سياسة تحول المصادر الإسلامية إلى مصارف شاملة تقوم على استراتيجيات التوسيع

بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة المصرفية والربحية ودرجة المخاطر المصرفية.

٧- على البنوك المركزية مراعاة طبيعة عمل المصارف الإسلامية وأهدافها مما يستوجب مراعاة طبيعة الحسابات الاستثمارية لدى هذه المصارف وما تقتضيه من أن يكون الاحتياطي القانوني فيها أقل بكثير من نظيره في البنوك التجارية التقليدية إن لم ينعدم، فأصحاب هذه الحسابات يتحملون شرعاً الخسائر المحتملة إذا كانت من دون تقدير أو تعيي أو إهمال ومن ثم فهذه الأموال - الودائع الاستثمارية - مضمونه على البنوك إلا في الحالات التي يثبت فيها التقصير أو الإهمال.

٨- ضرورة دعم وتطوير مراكز البحث العلمي في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، إذ يمثل البحث العلمي أساساً قوياً ومدخلاً مهماً يمكن أن تعتمد عليه المصارف الإسلامية لتطوير قدراتها على مواجهة تحديات العولمة المالية .

#### المصادر

١. د. خالد أمين عبد الله و د. حسين سعيد سعيفان ، العمليات المصرفية الإسلامية :طرق المحاسبة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان - الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢-٣٣ .
٢. د. منير ابراهيم هندي، ادارة الاسواق والمنشآت المالية،دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية- مصر ، ٢٠٠٢، ص ٢٤٥ .
٣. د. عائشة الشرقاوي ، البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٧ .
٤. محمد صلاح الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام ، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة- جمهورية مصر العربية، ١٩٩٠، ص ١٧٤ .
5. The International Association Of Islamic Banks, Directory Of Islamic Banks,directory of Islamic Banks and Financial Institutions, 1996, p9.
٦. صادق راشد الشمري، اساليات الصناعات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣١ .
٧. د. عبد الجبار حميد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠٥ .
٨. محسن احمد الخضيري، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة ، ايتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٩ ، ص ١٧ .

٩. د. عبد الرزاق رحيم الهبيتي، المصادر الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٨، ص ١٧٤.

١٠. د. فلاح حسن الحسيني و د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر - ،طبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥ .

١١. انظر في ذلك:

- د. مجید جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصادر الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٠٠-٥.

- د. محمد محمود العجلوني ، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٤ .

١٢. فادي محمد الرفاعي ، المصادر الإسلامية، تقديم ريمون يوسف فرات ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٦ .

١٣. للمزيد انظر:

- عوف محمد الكفراوي ، البنوك الإسلامية :النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٢-٢١٠ .

- د. مجید جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية - المصادر الإسلامية، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠ .

١٤. د. محمود حسن صوان، اساليب العمل المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٩٠ .

١٥. سورة البقرة، الآية: ٢٧٥ .

١٦. سورة آل عمران، الآية: ١٣٠ .

١٧. للمزيد من التفاصيل انظر:

- محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المشرق للثقافة والنشر، ايران، ٢٠٠٣ ، ص ٢٩١ - ٢٩٣ .

١٨ . د. ابراهيم عبد الرزاق الخولي، مشكلة المتأخرات في البنوك الإسلامية (دراسة فقهية مقارنة)، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية (معالم الواقع و آفاق المستقبل)، غرفة تجارة وصناعة دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٦١ .

١٩. للمزيد ينظر:

- عبد الحليم محمود كراجة، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١.
- ٢٠ . القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية: ٧.
- ٢١ . القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: ١٢٩
- ٢٢ . د. محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي -دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوی الشرعية- ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٣ .
- ٢٣ . د. عبد الرزاق رحيم الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥ .
- ٢٤ . د. صلاح محمد علي زين الدين، رؤية بعض الأكاديميين الألمان لواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية ، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي ، المجلد الرابع، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٥٥ .
- ٢٥ . د. عثمان بابكر، نمو الصناعة المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠ .
- ٢٦ . د.سامي سويم،صناعة الهندسة المالية(نظارات في المنهج الإسلامي)،ندوة الصناعة الإسلامية،الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .
- ٢٧ . د. ماجدة احمد شلبي، مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة تجارة وصناعة دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٧٩ .
- ٢٨ . انظر في ذلك :

- Robert, W. Kolb, " Futures, options and Swaps", 3<sup>rd</sup> Edition, Black well Publishers Inc., 2000, p.2 .
- Terry , J. , Watsham , " Futures and options in risk management " , second edition , International Thomson business press , 1998 , p. 2 .

٢٩. للمزيد انظر : - سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، تعریب د. محمود حسن حسني ومراجعة د.ونیس فرج ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٩٩-٦٠٢ .
٣٠. سامر سنقرط ، المقررات الجديدة للجنة بازل لرأس المال، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد التاسع، ٢٠٠٣، ص ٤١ .
٣١. نزار كاظم وسالم جلال، تدعیم رأس المال المصادر العربية وفقاً لمقررات بازل الدولية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠٠٤ ، ص ٨١-٨٤ .
٣٢. للمزيد انظر : - كارين أ.هورشر ، أساسيات إدارة المخاطر المالية ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، تعریب د.عطا الله وراد خليل و د.محمد عبد الفتاح العشماوي ، القاهرة-مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤١-٢٤٥ . - د. عبد العزيز شاكر الكبيسي، المصادر الإسلامية واهم التحديات المعاصرة، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية (معالم الواقع وآفاق المستقبل)، غرفة تجارة وصناعة دبي - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، ٢٠٠٥ . ص ١٩٣٥ .
٣٣. محمد فضل ملحم، قياس وتحليل كفاءة البنوك الأردنية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد التاسع، ٢٠٠٣، ص ١٣ .
- ٣٤-احمد ماهر، اقتصاديات الادارة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٩٩٤ ، ص ٤٦ .
- ٣٥-غسان قلعاوي ، المصادر الإسلامية ضرورة عصرية، الطبعة الأولى، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا ، ١٩٩٨ ، ص ٢٦٧ .
- ٣٦-د. ولید هویمل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة تجارة وصناعة دبي ، الامارات العربية المتحدة ، المجلد الخامس، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٧٨ .
- ٣٧-Gerry Johnson & Keven Scholes, Exploring Corporate Strategy, 5<sup>th</sup> , Prentice Hall Europe, 1999, p. 312
٣٨. د. ولید هویمل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨٠ .

٣٩. د. فيصل عبد الكريم الهبيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، الطبعة الأولى، دار رسان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٦، ص ٢٤٥.

٤٠. د. احمد سفر قاض، العمل المصرفي الإسلامي اصوله وصيغه وتحدياته، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٨٩ .